على الظلمة ورجل بحذائها اسفل منها ان كان بحذاء الرجل منها تفسد صلاته وتفسد فناء

قاضي خان ان المراد بقوله ان بحذائه عضو منها هو قدمها لا غير هامان محاذاة غير قدمها كالس

من الرجل لا توجب فساد صلاته وقال اذا صلت المرأة موازيها في البيت ان كان قدمها محاذ

قدم الزوج لا يجوز صلاتها بالاجماع وان كان قدمها خلف قدم الزوج الا انها طويلة بقدر الس

رأس الرجل جازت صلاتها لان العبرة للقدم ولو نوى النساء الا فلانة فانها لا تفسد صلا

وشرط ان يكون المحاذات في ركن كامل حتى لو كبرت في صف وركعت في صف آخر وكان

ذلك افسدت من كل صف وعن ابي يوسف مقدار ركنين ولو كان خلف الامام رجل وامرأة فسد

لحديث فاضرفا ونوضيا ثم اتيا وقد فرغ الامام من صلاته او نام خلف الامام فانتبه اقتد

المرأة بجنب الرجل فانها تفسد عليه لانها لاحقان والاحق كانه خلف الامام ولو كان المسبوق غير

تفسد عليه لان المسبوق كالمنفرد فيما يقضي يعني اذا حاذته حالة ما يقضيه لا بأس به ولو احدثا في

الصلاة فذهب ليتوضيا فحاذته في الذهاب والرجوع فالاصح انه لا يفسد كذا

في الفتاوى وشرط ايضا في المحاذاة ان يستويا في المكان حتى لو كان الرجل على الدكان او على الطابق

وهو قدر قامة وهي على الارض لا تفسد ولو كان صف الرجال على الطابق وصف النساء امامهن ان كان

الطابق مقدار قامة الرجل لا تفسد وجازت صلاتهم وان كان اقل لم يجز ولو حاذته في صلاة

الجنازة لم تفسد عليه وفسر اصحابنا بين الاقتداء والمحاذاة في صلاة الجنازة حتى لا يصح اقتدا

الرجل بالمرأة في صلاة الجنازة ولا تفسد بالمحاذاة لانها كشبه التلاوة من وجه لانها ركن واحد

كالتلاوة والمرأة تنظر اماما له في التلاوة بان تلت آية سجدة كان عليه سجدة التلاوة ولو ان

التالي امام الناس وتشبه الصلاة من حيث ان لها تحريما وتحليلا بخلاف التلاوة فوقع

الكلام بينهما فالحقت بالتلاوة في حق المحاذاة فلم توجب الفساد وبالصلاة في

انها لا تصح اماما له فيها ولو قامت امرأة وكعب صف فانتهت فقد صلاة ثلاثة واحد

عن يمينها وواحد عن يسارها وواحد خلفها بجذائها ولا تفسد صلاة الباقين لان هؤلاء

ثم افسدت صلاتهم صار والى خط بينها وبين الآخر ان كانت امرأتان افسدتا صلاة اربعة واحد

يمينها وواحد عن يسارها واثنان خلفها وان كانت ثلاثا افسدت خمسة واحد ابى نهشل وواحد

عن يسارهن وثلاثة خلفهن وان كانت الصفوف كثيرة افسدت ثلاثة ثلاثة الى آخر الصفوف

وهذا بالاجماع وان كانت امرأتان افسدتا صلاة اربعة لا غير عندهما وعن ابي يوسف روايتان احد

هما كذكر والاخرى هما كالثلاث يفسدن صلاة هؤلاء الاربعة وصلاة رجلين رجلين الى آخر

الصفوف قال لان المثنى حكم الجمع ولو كان صف تام من النساء خلف الامام ورآهم صفوف الرجال فاتهن

يفسدن صلاة من خلفهن من الرجال ولا يصح اقتداؤهم بالامام وان كان في اعشار صف لان صف النساء

اذا كان ناقصا بمنع الاقتداء قال عمر رضي الله عنه ليس موالاة الامام من كان بينه وبينهن طريق مملوك

او صف من النساء ولانهم لما فسدت صلاتهم اعني الصف الاول من الرجال فقد شغلوا ذلك المكان

بغير صلاة فصار كطريق مملوك ولو كان بين الامام والقوم طريق مملوك فسدت صلاة القوم

لذلك هذا واختلفوا في حد الطريق والاصح ما يمتد به حال الملا وينقطع حكم هذا الطريق عند ابي يوسف

باثنين وعند ابي حنيفة ومحمد بثلاثة وهو الاصح قال صاحب المنظومة في مقالات ابي يوسف واثنان

في قلة جمع وكذا سعة الطريق وهي ذاهبة الناس ومعناه اذا قامت المرأة في الصف المقدم بالامام افسدت

على ثلاثة لا غير اجماعا وان كن ثلاثا افسدن صلاة من عن يمينهن ويسارهن وثلاثة ثلاثة

الى آخر الصفوف اجماعا وان كن اثنتين افسدتا على اربعة اثنين عن يمينها ويسارها واثنين

خلفها وعند ابي يوسف هما كالثلاث تفسدان هؤلاء الاربعة ورجلين رجلين الى آخر الصفوف

وقوله وكذا سعة الطريق يعني اذا كان بين الامام والقوم طريق عظيم يمنع صحة الاقتداء الا اذا

اتصلت الصفوف على الطريق واقتدوا جاز ويكره وان قام آخر خلف المقتدي ورأى الطريق

لا يصح اقتداؤه ولو قام على الطريق ثلاثة يجوز صلاة من خلفهم اجماعا ونية الاتصال بهم وان

قام على الطريق اثنان فعند ابي يوسف يشبه الاقتصاد كالثلاثة فيجوز صلاة من خلفهما وعندهما

لا يشبه الاتصال بهما ولا يجوز صلاة من خلفهما كذا في المضمرات ولو كانت المرأة هي ذات الرجل

Copyright © Cairo University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)